

دور مؤسسات الصياغة التشريعية "القانونية" في الإصلاح القانوني

إعداد: محمود علاونه

مقدمة:

كما نعلم تعتبر عملية الصياغة التشريعية والقانونية احد أدوات الإصلاح القانوني بل الأهم في هذه الأدوات لما تلعبه من دور مهم وبارز في عملية التغيير الاجتماعي والديمقراطي على الصعيد الوطني، فالصياغة التشريعية الجيدة للقوانين والأنظمة تؤدي للخروج بقوانين جيدة حية قابلة للتطبيق على ارض الواقع بما تشمله من أحكام، على عكس الصياغة غير الجيدة التي تؤدي إلى ولادة قوانين ميتة غير قابلة للحياة والتطبيق على ارض الواقع وتبقى رثة في الأدراج، وهنا يبرز دورنا كمؤسسات لها علاقة مباشرة بعملية الصياغة التشريعية، للقيام بما يمليه علينا الواقع القانوني والأخلاقي تجاه عملية الإصلاح القانوني من منطلق الصياغة الجيدة للتشريعات وأي تدخل حكومي قد ينتج آثارا قانونية، وذلك عن طريق ما اكتسبناه من خبرات في صياغة القوانين وتعديلها والآليات والخطط التي نسير عليها وفقا لآلية مدروسة ليست اعتباطية، كما يحصل في كثير من الأحيان عند صياغة العديد من التشريعات من قبل مؤسسات لا تحدد مسبقا ما الذي تهدف إليه من هذا التشريع أو ذاك.

إن عملية الصياغة المدروسة وفق الأسس العلمية وما تفرضه النظرية التشريعية ومنهجيات حل المشاكل ومبادئ الصياغة الجيدة، وإتباع خطوات واضحة مبنية على البحث العلمي الصحيح والتقارير البحثية اللازمة ودراسة الآثار التنظيمية التي قد تنتج عن القانون والمراكز القانونية التي سينشئها وما هي تكلفتها، كل ذلك قد يساهم في عملية الإصلاح القانوني وتحقيق التغيير الاجتماعي الذي ينوي المشرعون تحقيقه بشكل أو بآخر من خلال التدخل التشريعي.

وفي هذا المجال لا بد من الحديث عن مؤسسات الصياغة في فلسطين ودورها في عملية الإصلاح القانوني والتي يحتل معهد الحقوق/ جامعة بيرزيت احد أهم هذه المؤسسات في فلسطين بشهادة العديد من المؤسسات التي عمل معها على صياغة العديد من التشريعات وتعديل البعض الآخر، وإجراؤه العديد من الدراسات النظرية حول العملية التشريعية في فلسطين، والتي ساهمت بشكل فعال وكبير في عملية الإصلاح القانوني والتنظيمي.

وسنقصر هذه الورقة على استعراض دور معهد الحقوق في عملية الصياغة التشريعية مع التركيز على الآليات التي يتبعها المعهد في الصياغة، وما هي الخطوات التي يقوم بها عند

صياغة أي مشروع، وهل هي اعتباطاً؟؟ أم مبنية وفقاً للأسس النظرية التشريعية ومبادئ الصياغة التشريعية الجيدة، والتي أصبحت نهجاً ينتهج من قبل العديد من المؤسسات على الصعيد الحكومي والقطاع الخاص، ومن ثم سنعمل على استعراض المنجزات في هذا المجال" القوانين التي قام بتعديلها أو صياغتها بالتعاون مع المؤسسات والوزارات، بالإضافة إلى طبيعة الدراسات التي خرجت من المعهد والتي لها علاقة بالعملية التشريعية برمتها، وآخرها كان دراسة حول دور الحكومة في العملية التشريعية والذي تبنته حكومة د. فياض عند إعدادها للخطة التشريعية للحكومة للعام 2008، وفيما يلي نعرض لأهم المحاور في هذه الورقة.

أولاً: تعريف بالمعهد

ثانياً: إسهامات المعهد في الإطار النظري:

كان للمعهد الدور الأكبر من حيث رفد الواقع الفلسطيني بعدد من الدراسات التي تتعلق بالجانب النظري في العملية التشريعية من ضمن هذه الدراسات:

1- دليل الصياغة التشريعية

2- إشكاليات الانسجام التشريعي في فلسطين: مسح أولي

3- العلمية التشريعية بين النظرية والتطبيق

4- الإطار القانوني والتنظيم لإدارة الحكومة للعملية التشريعية: الواقع الفلسطيني.

5- دليل صياغة التشريعات الثانوية.

ثانياً: إسهامات المعهد في عملية الصياغة "الإطار العملي"

1 - صياغة القوانين

حيث عمل المعهد على صياغة العديد من التعديلات للقوانين وصياغة البعض الآخر ومن ضمنها قانون الطفل، ومشروع قانون الأراضي، وحالياً يجري العمل على إعداد صياغة مشروع للمرئي والمسموع، المساهمة في صياغة مشروع قانون الشركات.

2 - صياغة التشريعات الثانوية

ومن ضمن التشريعات التي عمل عليها:

1- الأنظمة واللوائح الخاصة بقانون العمل.

3- مراجعة لمشاريع القوانين

وقد تم العمل على مراجعة ودراسة العديد من التشريعات السارية ومشاريع القوانين قبل تقديمها بتكليف من المؤسسات التي قدمت هذه المشاريع أو تنوي تقديمها.

ثالثاً: الآليات المتبعة " الخطوات " عند صياغة القوانين والتشريعات الثانوية.

أولاً: مراحل الصياغة في القوانين

- 1- دراسة الإطار القانوني
- 2- دراسة الإطار العملي " التقرير البحثي "
- 3- الخبرات المقارنة (زيارة الأردن)، الخبرة الأجنبية
- 4- محاضر لجنة وضع السياسة التشريعية" مذكرة السياسة التشريعية"
- 5- كتابة المسودة الأولية لمشروع القانون
- 6- مناقشة المسودة " ورش عمل " مع الفئات المتأثرة بالقانون.
- 7- كتابة المسودة النهائية لمشروع القانون
- 8- دروس مستفادة من التجربة

ثانياً: مراحل الصياغة في التشريعات الثانوية

1. لجنة رسم السياسة التشريعية
2. وثيقة السياسة التشريعية
3. تقرير حول الإطار القانوني والعملي " التقرير البحثي "
4. كتابة مسودة التشريع
5. الخبرة، ومناقشة المسودة " ورشة عمل "
6. المسودة النهائية

رابعاً: نظرة مستقبلية للمعهد

- 1 تم إعداد برنامج ومناهج لدبلوم الصياغة التشريعية.
- 2 تدريس دبلوم الصياغة التشريعية. في المعهد.
- 3 صياغة القوانين والتشريعات الثانوية.